

هل تهدد سوسة النخيل الحمراء الأمن القومي والاقتصادي

د. محمد كمال عباس



يعتبر النخيل من محاصيل الفاكهة المهمة في الوقت الراهن إذ يتم إنتاج نحو 7,4 مليون طن ومعظم الدول المنتجة لتمر موجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وحوالي 90% من الإنتاج في الوطن العربي . تعتبر مصر أكبر الدول المنتجة للتمر في العالم، حيث يصل إنتاجها من التمر إلى نحو 1,7 مليون طن ، وهو ما يُشكّل أكثر من 17% من الإنتاج العالمي للتمر، ولكنّه يُمثّل 3% فقط من صادرات التمر حول العالم.

زادت زراعة النخيل بنسبة أكثر من 100% وذلك منذ عام 1993م حتى الآن،

وفي الوقت الحالي تملك مصر حوالي 16 مليون من أشجار النخيل. وفي الفترة الأخيرة انطلقت عدد من المشاريع القومية التي تهدف الى إضافة الى 5 مليون نخلة جديدة الى العدد الموجود حيث سوف يصل عدد النخيل 21 مليون نخلة في عام 2022 من مميزات هذه المشاريع ان تعتمد على زراعة الأصناف المطلوبة عالميا لتسويق مثل المجدول والصقيعي والخلاص والعائد منها يفوق 16 مليون نخلة منتجة حاليا ويتعرض النخيل للعديد من الآفات الحشرية من اخطرها سوسة النخيل الحمراء، حيث أن الأضرار التي تحدثها هذه الآفة أكثر من الأضرار التي تسببها كل آفات النخيل الأخرى مجتمعة حيث تغذى اليرقات هذه الحشرة على انسجة النخلة الغضة بشراهة تؤدي في حالة الإصابات الشديدة الى موت النخلة وتساقطها تصل الخسائر بهذه الحشرة الى ملايين الدولارات سنويا كما ان خسائر المتوقعة للحشرة سوف تصل الى 86 مليون دولار خلال 10 سنوات في دول الاتحاد الأوروبي ا تقريبا 1,8 مليار جنية رغم الإمكانيات المتاحة وعدد النخيل الذي لا يتعدى 5% من النخيل الموجود في الدول العربية , في مصر في محافظتى الشرقيه والإسماعيلية من عام 1993 الى عام 2000 كان كميات المبيدات التي تم استهلاكها في عمليات الرش الدورى والحقن الموضعى وصلت الى 161.6 طن في محافظة الشرقية و 110.8 طن في محافظة الإسماعيلية بمجموع 272.4 طن خلال الثمانى سنوات فقط تتكلف على الأقل أكثر من 25 مليون جنية مصرى بالإضافة الى مصروفات الرش والآلات والوقود والسيارات والحوافز التي تصل بحجم كلى للحوالي 60 مليون جنية لعملية المكافحة فقط بدون تكاليف النخيل الذى تم أزالته وزراعة نخيل بديل والفقء في الإنتاج . بالنسبة لدراسات الخسائر في دول العربية فأنها تعتبر نادرة وتقريبا غير موجودة وان خسائر سوسة النخيل لو تم حسبها سوف تصل عشرات المليارات لان خسائرها تشمل تكاليف المكافحة التي تعتبر اعلى حشرة في تكاليف مكافحتها حيث تتطلب عدد كبير من العمالة لفحص والمكافحة والمبيدات والمصائد وكذلك زراعة نخيل بديل لنخيل المفقود والخسائر في الإنتاج لمدة من خمس الى 6 سنوات حتى يعطى النخيل البديل نفس إنتاجية النخيل الذى تم أزالته وتقدر خسارة نخلة واحدة مجدول 15 الى 20 الف جنية وان تكاليف المكافحة المتكاملة لنخله واحدة في العام وتشمل العمليات الوقائية (الرش الوقائى مرتين في العام –عمليات الوقائية أثناء التقليم وفصل الفسائل والعلاج اذا حدثت أصابه من 70 الى 90 جنية (حوالى ما يقرب من 3دولار سنويا) ان تكاليف سوف تختلف من دوله الى أخرى نتيجة تكاليف العمالة وأسعار المبيدات وعلى مستوى عدد النخيل في الوطن العربى لو افترضنا ان عدد النخيل 100 مليون نخله فان تكاليف المكافحة المتكاملة فقط بدون الخسائر الأخرى تم ذكرها سابقا لها تصل الى 400 مليون دولار على اقل تقدير

تكاليف مكافحة مكلفة جدا حيث رصدت المملكة العربية السعودية واحد ونصف مليار ريال اى ما يقرب من ١٥ مليار جنية مصرى لمدة خمس سنوات لمكافحة الحشرة كما رصدت مصر مبالغ كبيرة مع بداية اكتشاف الحشرة عام 1992 وصلت الى ما يقرب من 10 مليون جنية سنويا لمكافحةها في أول منطقة تم اكتشاف الإصابة وكان عدد النخيل بها 550 الف نخلة لسيطرة عليها لكن مع انتشار الإصابة في معظم المحافظات اصبح الأمر يحتاج الى ميزانية كبيرة صعب توفيرها . رغم المبالغ المرصودة لمكافحةها إلا انه لم يتم السيطرة عليها بسبب قلة الإمكانيات حيث الميزانية المرصودة لا تتعدى 5 % من ميزانية المطلوبة وكذلك قلة الفاحصين فمثلا تتطلب لكل 6000 نخله فاحص فمثلا في مصر نحتاج حوالى 3000 عامل على الاقل في مجال المكافحة وهو عدد كبير جدا غير متوفر في وزارة الزراعة وبالنسبة لدول العربية فأنا نحتاج الى ما لا يقل 11 الف عامل في مجال مكافحة الحشرة.

السؤال المهم لماذا تهدد سوسة النخيل الأمن القومي والاقتصادي أولا يعتبر التمر غذاء متكامل ممكن استخدامه منفردا في وقت الأزمات والحروب كما انه اقتصاديا خلال السنوات القادمة سوف يصبح محصول الفاكهة الأول في مصر، والدول العربية بعض تأثر محاصيل الفاكهة الرئيسة بالتغيرات المناخية الأخيرة كما اننا لو نظرنا الى المناطق التي يتم بها زراعة النخيل بكثافة سوف نجدها مناطق حدودية في معظم الدول وفي مصر نجدها سيوة والوادي الجديد والواحات البحرية والفرافرة وأسوان وتوشكى وان 80% من سكان هذه المناطق يعملون في مهنة النخيل ويمتلكون أعداد كبيرة منهم مزارع سواء كبيرة او صغيرة ولو نظرنا الى طبيعة التربة سنجدها تربة لا يصلح فيها إلا أشجار النخيل أما باقى المحاصيل فان إنتاجها سوف يتأثر سواء بالظروف الجوية أو المياه او طبيعة التربة انه من متطلبات الأمن القومي المحافظة على الحدود ويأتي ذلك من خلال التعمير وأنشاء مجتمعات جديدة وعلينا ان نتخيل لو حدث موت او تؤثر لأشجار النخيل بسبب سوسة النخيل فماذا يعمل هؤلاء في هذه المناطق الحيوية والحدودية أما ان يتركوا هذه الأماكن ويعيشون في الدلتا وتزداد كثافة او يتجهوا الى التهريب وأعمال مخالفة لقانون لحصول على سبل العيش وليس ان يكون النخيل فقط مهدد لأمن الاقتصادي والقومي ان يكون في المناطق الحدودية فقط بل في مناطق الحضر فانه يوجد مناطق او دول المحصول رئيسي لها النخيل فعندما يتأثر فانه العاملين به سوف ينافسون العاملين في وظائف الأخرى ويحدث كثير من المشاكل وزيادة الباطلة هل هذا لا يدعي لاهتمام بالنخيل.

لابد من عمل برنامج قومي لمجابهة هذه الأفة يشترك فيه الوزارات المعنية والقطاع الخاص ان يكون هذا البرنامج واضحه له خطه وفترة زمنية معينه لخفض نسبه معينه من الإصابة وان تكون الميزانية متوفرة ليكون مدة مثلا خمس سنوات مستمر ولا يتأثر بتغير مسئول او وزير أولى خطوات هذه البرنامج هو , وإصدار مجموعة من التشريعات القوية وتنفيذ وتبني وزراء الزراعة هذه التشريعات حيث تضمن محافظه على المناطق غير المصابة بأنشاء نقاط حجر زراعى وإصدار تشريعات بتداول الفسائل والغرامات على المزارع المهملة والفحص الدوري المنتظم والعمليات الوقائية وتوقيتاتها والتخلص من النخيل المصاب بشدة والمكافحة العلاجية وعمل لجان تفتيش على النخيل وفرض مخالفات على المزارعين الذين لا يقوموا بالإبلاغ عن إصابات الدرجة الثالثة (شديدة الإصابة) والتدريب والإرشاد وعمل الحقول الإرشادية لما لها من آثار فعالة ومؤكدة في الإرشاد والتعليم للمزارعين. وتدريب المزارعين سواء في مناطق المصابة وغير المصابة لتوعيه المزارعين بخطورة الأفة ومعرفة اعرض الإصابة حيث اذا اكتشفت بها يكون في بدايتها سهل استئصالها وعمل نقاط اتصال بين المزارعين والوزارة وتوفير المبيدات الموصي بها بسعر التكلفة وشراء أجهزة مكافحة أو تأجيرها للمزارعين بأسعار منخفضة من خلال الجمعيات الزراعية وإنشاء صندوق لمكافحة سوسة النخيل الحمراء تكون حصيلته من

المخالفات الزراعية التي يتم فرضها على المزارع المهملة ورسوم إصدار شهادات خلو الفسائل والنخيل من سوسة النخيل الحمراء و المخالفات الزراعية التي تفرض على انتقال الفسائل بدون تصريح لمكافحة سوسة النخيل الحمراء تكون متاحه لمعالجة النخيل والسماح للشركات الخاصة بممارسة عمليات مكافحة للآفة. ما زالنا نملك الوقت لمحافظة على المناطق والزراعات الجديدة و المناطق الخالية من السوسة من خلال إصدار التشريعات وتطبيقها يمكن محافظه على هذه الأماكن حيث معظم الدول مازال بها أماكن خاليه من سوسة النخيل الحمراء بالتالي يكون هدفنا الأول المحافظة عليها في النهاية يجب تجميع كل الجهود لمكافحة الحشرة وتكون برامج واضحه محددة الأهداف والاهتمام بالبحث العلمي لتطوير طرق الاكتشاف المبكر والطرق الموجودة حاليا وتطوير مركبات المستخدمة

المصدر جريدة [Agri2day](http://Agri2day.com). [اجرى توداي](http://Agri2day.com)